

مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية في ليبيا

د. عبد الله ارحمية عبد الله

المعهد العالي للمهن الهندسية (لِلعلوم الإدارية والمالية) - مصراتة - ليبيا

a0913710735@gmail.com

أ. عبد الرحمن عبد الله ارحيمة

قسم الاقتصاد والصرافة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية - جامعة مصراتة - ليبيا

abdrahmanehema@gmail.com

تاريخ التقديم: 2024/07/14 تاريخ القبول: 2024/11/10م تاريخ النشر: 2024/12/29م

مقدمة

تسهم مشروعات البنية التحتية بشكل فاعل في دعم النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وخلق فرص العمل، كما تولد عائدات اجتماعية وتسهم في تعزيز مستويات الرفاه الاقتصادي. وتتحمل الحكومات عادة مسؤولية تقديم الخدمات العامة وتعمل على توفير البنية التحتية اللازمة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية، وغالباً ما يكون الاستثمار في البنية التحتية جزءاً من العقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها.

تكبح البنية التحتية الضعيفة أو المتهاكلة النمو الاقتصادي، وتؤثر على جودة الحياة، كما يؤدي تجاوز الطلب على خدمات البنية التحتية لمستويات العرض المتوفر منها (قلة الاستثمارات في البنية التحتية مثلاً)، إلى تراجع جودة تلك الخدمات، ومن ثم يصبح من الصعوبة وصول جميع السكان وفي كل المناطق إلى خدمات البنية التحتية الجيدة، بل قد تعجز الحكومات عن تقديمها في بعض الأحيان. (قندوز، 2022، ص: 1).

لذلك يحتاج تمويل البنية التحتية إلى حشد أموال ضخمة، تفوق في الغالب قدرة الدول، فالتمويل المتاح للبنية التحتية أقل بكثير من احتياجات الاستثمار، خاصة مع القيود المالية المتعلقة بالميزانية، ما يسفر عن ظهور فجوة استثمار تتسع باستمرار بشكل خاص في الدول النامية.

لذا ظهرت فكرة مشاريع الشراكة القائمة على تعاون متبادل ما بين الحكومات والقطاع الخاص يتم تنفيذه وفق أشكال تعاقدية بينهما لتنفيذ مشاريع الخدمات العامة. كذلك تسعى الحكومات من جانب آخر إلى البحث عن آليات وطرق مبتكرة وجديدة تسمح لها بتمويل البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، دون زيادة الضرائب أو زيادة أعباء الدين العام.

وفي الوقت الذي تعرف فيه الصناعة المالية الإسلامية زخماً متزايداً بدول العالم. وما تشهده أسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة من نمو متسارع بشكل عام، وبشكل خاص قطاع الصكوك الإسلامية، فإن الاستفادة من إصدار الصكوك كآلية تمويلية لمشروعات البنية التحتية وتقليل فجوة الاستثمار فيها.

وبناءً على ما تقدم يمكن لهذه الصكوك الإسلامية في حال العمل بها في ليبيا أن يكون لها دور كبير في تنمية الاقتصاد الليبي، فعلى سبيل المثال يمكن إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشروعات البنية التحتية، والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة لا بغرض الربح، كتمويل الجسور والمطارات والطرق وسائر مشروعات البنية التحتية، وهذا ما تؤكد العديد من التجارب الدولية، إلا أن الصكوك الإسلامية تواجه العديد من المعوقات والتحديات سواء كانت قانونية أو تنظيمية أو غير ذلك.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة الدراسة في تمويل المشروعات التنموية التي تعتبر من أكبر المشكلات التي تعوق محاولات التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من دول العالم ومنها ليبيا، وفي ظل العجز المالي في الموازنة العامة للدولة الليبية وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة تقدر ب 57 مليار دينار ليبي، وهو يتفاقم سنة بعد أخرى، مما أدى إلى انخفاض في مخصصات التنمية خلال السنوات الماضية التي تراجعت من 13.276 مليار دينار ليبي عام 2013م إلى 1.398 مليار دينار ليبي عام 2016م، وبلغ فائض في الموازنة خلال عام 2022م مبلغ قدره 6.3 مليار دينار ليبي (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2022م)، وبالتالي تظهر الحاجة الملحة للبحث عن بدائل جديدة لتمويل ميزانية التنمية ومشروعاتها بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، وفي هذه الإطار فقد أثبتت التجارب التنموية الناجحة لبعض الدول أن الوسيلة المثلى لتمويل المشروعات التنموية هو الاعتماد على المصادر الداخلية. لذلك كان لا بد من البحث عن بدائل داخلية لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية. ومن ثم فإن الصكوك الإسلامية تعد من أهم أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن أن تقوم بهذا الدور، ومن المشروعات التي تمولها الصكوك الإسلامية هي مشروعات البنية التحتية. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التالي:

هل من الممكن تطبيق الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية في ليبيا ؟

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

توضيح الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية.

إبراز دور الصكوك الإسلامية كأداة تمويل لمشاريع البنية التحتية.

استعراض تجارب بعض الدول في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية البنية التحتية وما تلعبه من دور في تعزيز حياة المواطنين، والعمل على جذب عناصر الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية، من جهة ومن جهة أخرى أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل مختلف مشاريع البنية التحتية وبدون فوائد وبأقل تكاليف.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجوانب النظرية لموضوع البحث وذلك من خلال التأصيل النظري له ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى الرجوع للتقارير المالية المنشورة للتجربة الماليزية بالسوق المالي الإسلامي الدولي الذي اعتمد كحالة دراسية للسنوات من 2011 – 2023م، حيث استخدمت مبالغ التمويل بالصكوك الإسلامية لبيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية.

الدراسات السابقة: نتيجة لأهمية وانتشار الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية، ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- (Mohammad Akram Laldin, 2008) "Islamic financial system: the Malaysian experience and the way forward".

تهدف الدراسة إلى إلقاء على التجربة الماليزية في مجال تطوير النظام المالي الإسلامي من خلال شرح التطورات والأساليب المختلفة منذ إنشائها عام 1963م إلى عام 2008م من أجل الاستفادة من هذه التجربة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ماليزيا لها تجربة تاريخية مشجعة للغاية في مجال العمل المصرفي الإسلامي ولها إمكانيات كبيرة لتحقيق النجاح في هذا المجال، كما لوحظ أن النموذج الماليزي في مجال تطوير الصناعة المالية الإسلامية يمكن اتخاذه كمعيار في تطوير هذه الصناعة في بلدان أخرى، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء أبحاث ودراسات معمقة للاتجاهات العديدة التي اتبعتها دولة ماليزيا في تطوير الأسواق المالية الإسلامية ودورها في تنمية وازدهار الاقتصاد الماليزي حتى أصبح ينافس الاقتصاديات العالمية للدول المتقدمة وهذا الازدهار يعتبر بمثابة حافز للدول الأخرى التي تريد إدماج منتجات مالية إسلامية في نظامها المالي.

دراسة نوال بن عمارة (2011م)، بعنوان "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الإسلامية-البحرين". مقالة علمية منشورة في مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 09،

تناولت الدراسة عدة محاور الأول تطرق إلى الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية (الإصدار والتداول)، والمحور الثاني تطرق إلى تحديات ورؤية مستقبلية لتطوير الصكوك الإسلامية، أما المحور الأخير خصص لدراسة دور السوق المالية الإسلامية الدولية في تطوير وإرساء قواعد إنشاء سوق مالية إسلامية.

وقد خلصت إلى ضرورة تطوير أدوات مالية إسلامية تتميز بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، والابتعاد عن المحاكاة الأدوات التقليدية، كما أن تطوير سوق مالية إسلامية وتوسيع نطاقه مرهون بتطوير وابتكار صكوك إسلامية تحوز على جميع مقومات الأدوات المالية المعاصرة من تصنيف ومعايير تنظيمية وتشريعات قانونية.

- (Christophe J. Godlewski, Rima Turk-Ariss, Laurent Weill, 2013) : Sukuk vs. conventional bonds: A stock market perspective Journal of Comparative Economics (2013).

هدفت الدراسة إلى آفاق التمويل الإسلامي من خلال أدواته المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمتمثل في الصكوك الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على التوسع الملحوظ في مجال عمليات المؤسسات المالية الإسلامية على إصدار الصكوك الإسلامية، حيث يبلغ إجمالي أصولها حوالي 300 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 15% وحسب تقرير الفاينانانشيال تايمز فإن قيمة الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام يزيد عن 1 تريليون دولار، ويرجع سبب ذلك إلى نمو إصدار الصكوك الإسلامية في الغالب، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تشابه بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية، من حيث الإجراءات التنظيمية، إلا أن هناك تميز لهذه الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية الدولية من خلال الطلب أو العرض عليها، كما أوصت الدراسة بإجراء أبحاث إضافية لتقييم الآثار الطويلة الأجل للتمويل بالصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية.

دراسة العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر (2014م)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية -دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف".

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للصكوك الإسلامية كأداة تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال دراسة مدى إمكانية تمويل بناء مطار 8 ماي 1945 الدولي بمدينة سطيف. في ظل النمو الذي تشهده الولاية فقد استدعى الأمر إلى توسعة المطار بما يتوافق مع معايير دولية. وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح صيغة المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)، كصيغة للصكوك الإسلامية التي يمكن تطبيقها في مشروع المطار وإبراز مزايا هذا التطبيق في الاقتصاد الجزائري، وكذا طرح نموذج هيكلية هذه الصيغة المقترحة من الصكوك الإسلامية من خلال العلاقة التي تربط بين أطراف الصكوك. كذلك اقتراح صيغة مبتكرة للصكوك الإسلامية "الصكوك الذهبية"، التي تتميز بصفات محددة للحفاظ على المنشآت التي تعود ملكيتها للحكومة.

دراسة عبد الحكيم محمد أمبية، عبد اللطيف البشير التونسي (2017م)، بعنوان "مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا".

هدف البحث للتعرف على إمكانية الحد من عجز الموازنة العامة المتكرر خلال السنوات الأخيرة في ليبيا، وذلك بطرح فكرة تمويل جزء من المشروعات التنموية الممولة من قبل الدولة باستخدام الصكوك الإسلامية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المتحصل عليها من التقارير والدوريات والأوراق العلمية، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال لإصدار الصكوك الإسلامية وتداولها، كما أكدت على الدور الهام والفعال للصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية، وتعد أحد البدائل التي يمكن استخدامها للحد من العجز في الميزانية التنموية للدولة.

دراسة السعيد بريك، سناء مرابطي (2017م)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجاً".

وهدف الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أداة لتمويل وتعبئة الموارد المالية بطريقة شرعية، وقد تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على تجربة السودان، وذلك باستعراض أهم الصكوك التي أصدرتها حكومة السودان، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية ساهمت في العديد من احتياجات الموارد المالية في دولة السودان، من عجز الميزانية، وتمويل مشروعات البنية التحتية، وتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

دراسة راضي عبد المقصود النجار (2021م)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تمويل

مشروعات البنية التحتية (تجارب دولية)".

تهدف الدراسة إلى إبراز أدوات التمويل الإسلامي التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتي شهدت انتشاراً واسعاً وإقبالاً كبيراً ومتزايداً في كل من دول العالم، سواء على مستوى الدول الإسلامية في منطقة شرق آسيا مثل ماليزيا، ومنطقة الخليج العربي مثل السعودية والإمارات، وبعض الدول الأفريقية مثل السودان، وأيضاً بعض الدول الغربية مثل المملكة المتحدة، حيث نما سوقها في السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً. وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي أثرت على كل دول العالم في عام 2008م. وقد خلصت الدراسة إلى العمل على نشر الوعي بالتمويل الإسلامي متمثلاً في الصكوك الإسلامية، وإبراز دورها في مجال حشد وتوظيف الموارد لتمويل مشروعات البنية التحتية، وأيضاً ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية التي استخدمت الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية.

دراسة صالح أبو بكر الجازوي، وآخرون (2021م)، بعنوان "معوقات استخدام الصكوك

الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية في ليبيا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تمويل المشروعات الاقتصادية باستخدام الصكوك الإسلامية في البيئة الليبية، وذلك من خلال التعرف على المعوقات التنظيمية والاقتصادية والتشريعية لتمويل المشروعات الاقتصادية باستخدام الصكوك الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة الاستبانة لتجميع البيانات من مدراء الفروع المصارف الإسلامية وكذلك رؤساء وموظفي أقسام التمويل بالمصارف التي تقدم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى وجود معوقات تنظيمية واقتصادية وتشريعية للتمويل باستخدام الصكوك الإسلامية في البيئة الليبية، وأوصت الدراسة بإجراء الورش والندوات والبرامج التثقيفية لتعريف الجمهور والمستثمرين والجهات الطالبة للتمويل بماهية الصكوك الإسلامية ومزايا استخدامها للأطراف المختلفة.

مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصكوك، نجد أنها تطرقت في عمومها للجوانب النظرية للصكوك من حيث الإجراءات العملية والشروط القانونية لإصدارها وتداولها، مع مراعاة الضوابط الشرعية لها، وركزت بعض الدراسات على الجانب التنموي للصكوك الإسلامية وما لها من مزايا تنموية واقتصادية للدول التي تعاني عجز في ميزانيتها وعدم قدرتها على تمويل مشروعات

التنمية الاقتصادية.

وبالمقابل نجد هذه الدراسات السابقة لم تتناول الأثر التمويلية لاستخدام الصكوك الإسلامية، وما يقدمه لنا من مزايا تمويلية أو استثمارية تعود بالنفع للدول ومؤسساتها المالية والمصرفية بالإضافة إلى تفعيل السوق المالي وجميع الهيئات الداعمة لصناعة المصرفية الإسلامية، وهو ما ركزنا عليه في هذه الدراسة الحالية محاولين إبراز العلاقة بين حجم إصدار الصكوك الإسلامية ومشاريع البنية التحتية، أي كلما تطور نمو حجم سوق إصدار الصكوك الإسلامية، تطورت صناعة التمويل الإسلامي بشكل عام، ومشاريع البنية التحتية بشكل خاص سواء في حجم الأصول المالية أو نمو عدد المؤسسات المالية الإسلامية.

وما تميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو التطرق إلى دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية، وكيف يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون بديلاً حقيقياً للسندات الربوية من خلال المقارنة بينهما، كما تم إسقاط هذه الدراسة على التجربة الماليزية الرائدة خلال الفترة 2011-2023م، في تطبيق وتفعيل الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، والتي بإمكان الدولة الليبية الاستفادة منها.

المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية.

سيتم في هذا المبحث إلى مفهوم الصكوك الإسلامية، وخصائصها، وأنواعها، وأهميتها الاقتصادية على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية:

هناك عدة تعريفات للصكوك الإسلامية:

عرف مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الدولي في قراره بشأن سندات المقارضة بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية؛ وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال، على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه". (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1988م، ص: 2159).

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صكوك الاستثمار بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله". (AAOIFI، 2011، ص: 288).

كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية في المعيار رقم 17 بأنها: "شهادات يمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين، ويشترط أن يكون النشاط أو المشروع متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية". (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009، ص: 3).

كما عرف القانون الليبي، الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة الاسمية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو خليط منها أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري محدد بقصد الاستثمار أو التمويل، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها، وتصدر في إطار عقد شرعي". (القانون الليبي رقم (4) لسنة 2016م).

يتضح من التعاريف السابقة بأن الصكوك الإسلامية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو خدمات أو منافع، أو كليهما لمشروع ما، متساوية القيمة يستحق أصحابها ربحاً بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية: (AAOIFI، 2011، ص: 291).

وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.

تمثل حصة شائعة، في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعياناً، أو منافعاً، أو خدمات، أو خليطاً منها، ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.

تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

تقوم على المشاركة وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، حيث أن مالكيها يشاركون في الربح حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون الخسارة بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك. (دوابه، 2009م، ص: 22-23).

المطلب الثالث: أنواع صكوك الإسلامية:

اعتمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أربعة عشر نوعاً، ونذكر الصكوك الأكثر انتشاراً وهي: (AAOIFI، 2017، ص: 201).

أولاً: الصكوك القائمة على عقود البيع:

صكوك المراجعة: وهي "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك".

صكوك الاستصناع: وهي "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك".

صكوك السلم: وهي "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلاً وفقاً لوقف ومواصفات متفق عليها".

ثانياً: الصكوك الإسلامية القائمة على عقود المشاركة:

صكوك المشاركة: وهي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم وتدار الصكوك بتعين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها".

صكوك المضاربة: وهي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لمشاركة بمشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها".

صكوك المزارعة: وهي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد".

صكوك المغارسة: وهي "وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس حسب ما حدده العقد".

صكوك المساقاة: وهي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول

وفق ما حدده العقد".

ثالثاً: الصكوك الإسلامية القائمة على عقود أخرى:

صكوك الإجارة: وهي "وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاككتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك".

صكوك الوكالة بالاستثمار: وهي "وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار، بتعين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

الصكوك الهجينة: يتم إصدارها بالجمع بين نوعين أو أكثر من أنواع الصكوك، مثل المرابحة والإجارة أو الاستصناع والإجارة وغيرها. (بوبريمة، 2018، ص: 90).

صكوك الوقف: تستخدم صكوك الوقف من أجل تمويل المشاريع الخيرية كبناء المستشفيات والمدارس ودار الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، كما يمكن استخدامها في إنشاء صناديق تعمل على مكافحة البطالة أو للرعاية الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم لمحاربة الفقر.

صكوك القروض الحسنة: حيث تعتبر القروض الحسنة من أدوات التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في حالة العجز بدلاً من الاقتراض بفوائد ربوية، عن طريق دعوة الشعب لإقراضها (باستخدام آلية الصكوك)، للقيام بالخدمات العامة لتوفير أسباب النجاح للخطط والمشاريع العامة التي تسعى الدولة لإقامتها. (بن حدو، 2019، ص: 406). والشكل رقم (1)، يوضح مدى ملائمة كل نوع من أنواع الصكوك المذكور سابقاً لتغطية الاحتياجات التمويلية الرسمية للدولة.

الشكل رقم (1)، يوضح بعض أنواع الصكوك الإسلامية ومدى ملائمتها للاحتياجات التمويلية الرسمية للدولة.



المصدر: إعداد الباحث بناءً على تقسيمات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

لأنواع الصكوك الإسلامية إلى أربعة عشر نوعاً.

المطلب الرابع: الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات:

الصك يمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة، في حين السند يمثل ديناً في ذمة الشركة التي تصدره ولا يتعلق بموجودات الشركة.

حامل السند لا يتأثر بنتيجة أعمال الشركة ولا بمركزها المالي لأن مالكة يستحق القيمة الاسمية لسنده مضافاً إليها الفوائد، بخلاف مالك الصك فإنه يتأثر بنتيجة أعمال الشركة أو المشروع ويشارك في تحمل الخسائر تحت قاعدة الغنم بالغرم. (مهداوي، 2001، ص: 554).

عند تصفية المشروع يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند وفوائده المتفق عليها أما الصك فليس له الأولوية وإنما تصرف له نسبة مما تبقى من موجودات المشروع بعد سداد الديون أي أن موجودات المشروع ملك لأصحاب الصكوك وتعود إليهم. (الجورية، 2009، ص: 36-37).

المطلب الخامس: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية:

قيام الصكوك الإسلامية واستثماراتها بديلاً عن المشروعات الربوية التي نهي عنها الدين الحنيف. تلي الصكوك الإسلامية احتياجات الدولة في تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزنة والدين العام.

تقدم أسلوباً جيداً في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ مما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم تخفيض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها. (حفيفي، 2019م، ص: 237).

تساهم في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول. (عيد، 2012م، ص: 13).

تعتبر من عوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمار الحقيقي. (السائح، 2019م، ص: 319).

المطلب السادس: مجالات استخدام الصكوك الإسلامية

تستخدم الصكوك الإسلامية في مجالات متعددة ومتنوعة، فيمكن استخدام صكوك الاستصناع في تمويل صناعات مهمة وكبيرة مثل استصناع السفن والطائرات والمصانع والمباني وغيرها، وتستخدم صكوك الإجارة بكافة أنواعها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة، فيمكن أن تستخدمها الحكومات في تمويل المشروعات الحكومية المختلفة، ولآجال متنوعة، وكذلك صكوك المشاركة والتي تعد الأسلوب الأمثل للاستثمار والأنشطة الاقتصادية الحيوية والمهمة، ولقد قامت العديد من المصارف الإسلامية بتمويل مشروعات البنية التحتية المهمة من خلال استخدام الصكوك الإسلامية ومنها:

قيام مصرف دبي الإسلامي بإصدار صكوك إسلامية بقيمة 2.8 مليار دولار لتمويل مشاريع مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

إصدار مصرف دبي الإسلامي صكوك إجارة بقيمة مليار دولار لتمويل المرحلة الثانية لمشروع توسعة مطار دبي الدولي.

إصدار حكومة قطر صكوك إجارة بقيمة 700 مليون دولار من أجل تطوير مدينة حمد الطبية.

إصدارات شركة الكهرباء السعودية صكوك إجارة بقيمة 3 مليار دولار أمريكي.

إصدار وزارة المالية التركية لصكوك الإجارة بقيمة 622 مليون يورو.

إصدار إحدى شركات الغاز الأمريكية صكوك إسلامية بقيمة 166 مليون دولار وذلك لتطوير مكامن نفطية في لويزيانا الأمريكية.

بناءً على ما تقدم يمكن ملاحظة أن الصكوك الإسلامية تتنوع لتلائم الرغبات المختلفة سواء كان قطاعاً حكومياً أو قطاعاً خاصاً أو حتى قطاعاً خيرياً. فهي تعود بالنفع على مصدري الصكوك والمدخرين على حد سواء، فهي أداة فعالة للاستثمار والتمويل، كما أنها خالية من جانب الربا الموجود في السندات التقليدية. (حمو، و العرابي، 2017، ص: 1).

المبحث الثاني: ماهية مشاريع البنية التحتية.

المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية:

تعددت المفاهيم المتعلقة بالبنية التحتية لكنها لم تختلف كثيراً عن بعضها البعض، ويمكن تعريفها بأنها "كل ما هو ضروري للقيام بنهضة شاملة سواء اقتصادية أو اجتماعية في مجتمع ما، لذلك فهي تشمل المنشآت والخدمات التي يحتاجها المجتمع كوسائل المواصلات والطرق والسكك الحديدية، ووسائل الاتصالات المختلفة والإنترنت والبريد، بالإضافة إلى شبكات الصرف الصحي، والمياه والكهرباء وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية والتربوية".

وبناء على ما تقدم فإن البنية التحتية تتضمن عدة قطاعات اقتصادية، وقطاعات اجتماعية وقطاعات إدارية، وتأييداً للدور الاقتصادي للبنية التحتية فإن توفير بنية تحتية جيدة يساعد على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمشروعات البنية التحتية:

تعمل مشروعات البنية التحتية على تدعيم الاقتصاد وتساعد على نموه، فالتنمية الاقتصادية بحاجة شديدة للدعم من خلال البنية التحتية، ويتحقق ذلك من خلال الآتي:

تسهم المشروعات البنية التحتية الجيدة في تحسين الوضع التنافس والقدرات التنافسية للدول المختلفة، حيث تعتبر أحد محددات التنافسية باعتبارها ركيزة أساسية لقيام أنشطة اقتصادية فعالة.

تساعد مشروعات البنية التحتية على تحديد مدي نجاح الأنشطة الصناعية والزراعية، كما تعمل الاستثمارات في قطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة والإسكان والنقل على تحسين الأحوال المعيشية، كما أنها تساعد أيضا في تقديم خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأخرى، وتوسيع نطاق التعليم ومساندة التقدم الاجتماعي والثقافي. (زين، 2016، ص: 45).

توفر مشروعات البنية التحتية العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث يقدر البنك الدولي أن استثمار مليار دولار أمريكي في مشروعات البنية التحتية يمكن أن يولد في المتوسط 110 ألف فرصة عمل ذات صلة بتلك المشروعات في الدول المستوردة للنفط، وحوالي 26 ألف فرصة عمل في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 49 ألف فرصة عمل في الدول النامية المستوردة للنفط. (نصر الله، وأبو زيادة، 2018، ص: 7-8).

يسهم الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بشكل كبير في تحقيق الكفاءة الاقتصادية لكافة القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال الحد من تكاليف النقل وتكلفة الإنتاج، حيث إنه لا يمكن تسويق وتوزيع المنتجات دون أن تكون هناك بنية تحتية ملائمة.

المطلب الثالث: مراحل وإجراءات وضع الخطط التنموية في ليبيا:

السياسة التنموية في ليبيا هي المسار الذي يتم من خلاله إدارة ملف التنمية، حيث تعد الإطار العام الذي تبني عليه الخطط المرتبطة بالتنمية من خلال المشاركة وتوفير عناصر الشمول والتكامل والاستدامة. وتتكون خطط التنمية من مجموعة من الأهداف الواضحة القابلة للقياس والتحقيق ومرتبطة بشكل مباشر بالاحتياجات المحددة للدولة.

وتحدد الاحتياجات من خلال إجراء تقييم شامل للوضع الحالي للدولة، من جميع النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها)، والتي يتم تصنيفها وتبويبها وفق الأهمية والاولوية، ومن ثم وضع البرامج والمشروعات المتسقة والمتكاملة بشكل يساعد في تحقيق أهداف التنمية.

تنفيذ البرامج والمشروعات بكفاءة وفعالية يتطلب توفير متطلبات النجاح من تهيئة البيئة الملائمة واختيار أدوات التنفيذ الكفؤة وتخصيص الموارد الكافية، كما يتطلب تحقيق النتائج المرجوة وضع نظام للمتابعة والمراقبة المستمرة لمراحل التنفيذ.

وينظم قانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000م مراحل وإجراءات وضع الخطط التنموية في الدولة وكيفية تمويلها، وضوابط اختيار مشروعاتها وبرامجها والتي من أهمها أن يتم تحديدها وفقاً لخطط مدروسة وموضوعة مسبقاً، والتقييد بالشروط والضوابط التي ينص عليها هذا القانون.

أما مراحل التنفيذ فتتضمن لائحة العقود الإدارية الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (563) لسنة 2007م، وتعديلاتها والتي وضعت ضوابط وآليات أبرام العقود اللازمة لتنفيذ المشروعات من بدايتها بتحديد طريقة وشروط اختيار أدوات التنفيذ إلى انتهاء التنفيذ والاستلام الابتدائي والنهائي. (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2022، ص: 44).

وقد وضعت خطة تنموية (الخطة الثلاثية المعتمدة) عام 2010م، حيث استهدفت مشروعات وبرامج قيمتها 84 مليار دينار ليبي تنفذ على ثلاث سنوات وهذه المشروعات كالفنط والنهر الصناعي، والإسكان وتطوير المدن، والمرافق المتكاملة، والكهرباء، والمطارات، والسكك الحديدية، والمركبات الجامعية، وتطوير المستشفيات، وغيرها.

وتوقفت الخطة في العام 2011م بسبب ثورة 17 فبراير وبالرغم من استقرار الدولة أواخر العام 2011م حتى 2014م إلا أنه لم يتم وضع أي خطة تنموية أو التفكير في مراجعة واستكمال الخطة

السابقة.

حيث شهدت السنوات ما بين (2014 - 2020) حالة عدم استقرار الدولة بدأت من الإقفال ألقسري للحقول والموانئ النفطية أواخر العام 2013م والتي على إثرها اندلعت عدة حروب ونزاعات وانقسام سياسي ومؤسسي نتج عنها انخفاض الموارد بشكل كبير إلى درجة العجز والافتراض من المصرف المركزي واستمرت الحالة إلى نهاية العام 2020م بعد توحيد الحكومة وإنهاء النزاعات المسلحة.

خلال العامين 2021، 2022م انتعشت موارد الدولة وباشرت الحكومة في النظر في ملف التنمية حيث تم تخصيص نحو (17.39-33.77) مليار دينار ليبي على التوالي تم التفويض بها وتسييلها بالكامل من قبل وزارة التخطيط ووزارة المالية، ويبين الجدول رقم (1)، والرسم البياني في الشكل رقم (2)، التاليين المبالغ الخاصة بمشروعات التنمية خلال الفترة من 2010-2022م.

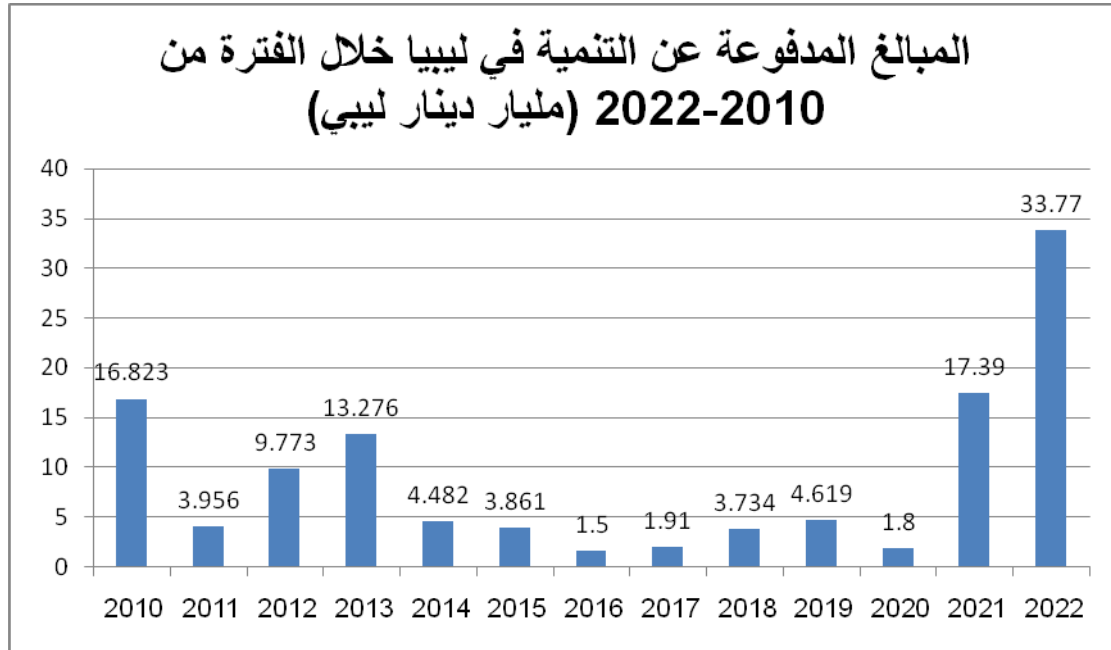
الجدول رقم (1)، يبين المبالغ التي صرفت على مشروعات التنمية ومنها البنية التحتية خلال

2010-2022م.

السنة	الإنفاق على مشروعات التنمية (مليار دينار ليبي)
2010	16.823
2011	3.956
2012	9.773
2013	13.276
2014	4.482
2015	3.861
2016	1.500
2017	1.910
2018	3.734
2019	4.619
2020	1.800
2021	17.390
2022	33.770
المجموع	116.894

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2022، ص: 45.

الشكل رقم (2) يوضح المبالغ المدفوعة عن مشروعات التنمية في ليبيا خلال الفترة من 2010 وحتى 2022.



المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2022، ص: 45.

ومن خلال تقييم ديوان المحاسبة لإجراءات الحكومة في تفعيل المشروعات التنموية خلال العامين 2021، و2022م والتي استهدفت حل المخبثات والصعوبات التي تمر بها مدن ومناطق الدولة من (طرق ومياه ومدارس وجامعات أو القطاعات المهمة مثل الكهرباء والنفط وغيرها) من جانبي إتباع المنهجيات العلمية في رسم السياسات والتخطيط أو الالتزام بالتشريعات المنظمة لمراحل التخطيط والتنفيذ للمشروعات والبرامج التنموية يلاحظ ما يلي: (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2022، ص: 46).

عدم نضوج الفكر التنموي في إدارة شؤون الدولة، وغياب المفهوم الاستراتيجي المستدام عند ممارسة الأنشطة التنموية.

غياب الرؤية وعدم وجود سياسة واضحة في إدارة الملف التنموي والتعطيل شبه الكامل لقانون التخطيط.

عدم وجود خطة تنموية متكاملة تتضمن أهداف واضحة تم تحديدها وفقاً لمبدأ المشا ركة ووضعت برامجها ومشروعاتها استناداً على الاحتياجات الفعلية والأولويات الإستراتيجية.

تخصيص أغلب أموال التنمية وفق الطلب الآني من الجهات التي تغيب عنها الخبرة والكفاءة، دون

التحقق من وجود احتياج تنموي حقيقي مبني على خطة مدروسة ذات أهداف واضحة.
إهمال متطلبات النجاح من حيث تهيئة البيئة التنموية وتقييم المخاطر والتقليل من آثارها ومن أهمها مخاطر الفساد المستشري.
غياب آليات المتابعة وعدم وجود مؤشرات قياس الأثر، وكذلك الانحراف عن لائحة العقود الإدارية عند التنفيذ.

المطلب الرابع: العلاقة بين الصكوك الإسلامية ومشروعات البنية التحتية:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أفضل الأدوات التمويلية التي تصلح لتمويل المشروعات الكبيرة التي تعجز عن تمويلها جهة واحدة، فهي تساعد في جمع رأس المال لتمويل إنشاء أي مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك إسلامية وفق الصيغ المختلفة في السوق المالي لتكون حصيلة الاكتتاب منها رأس مال المشروع.

وتؤكد التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية ومنها ماليزيا والأمارات والسعودية وغيرها قدرت الصكوك الإسلامية على تمويل المشروعات الكبرى، ولذلك حظيت باهتمام كبير لما لها من أهمية اقتصادية سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات. (مُجَّد، 2017، ص: 988)

كما تشير التوقعات إلى زيادة حجم سوق الصكوك الإسلامية إلى أكثر من مائة مليار دولار أمريكي خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يؤكد قدرتها على حشد وتجميع الموارد المالية لتمويل المشروعات الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية كالمطارات والموانئ وغيرها من المشروعات التنموية.

وأشار تقرير البنك الدولي عام 2010م، إلى أنه توجد فجوة كبيرة بين الاستثمار في مشروعات البنية التحتية التي تسهم في نمو الاقتصاد لجميع دول العالم، وبين قدرة القطاع العام على توفير المبالغ المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات، كما أشار التقرير إلى أن الطلب على مشروعات البنية التحتية في العالم قد يتعدى 1% من الناتج القومي العالمي. (التقرير البنك الدولي السنوي، 2010م، ص: 47).

كما أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، عام 2007م عن مشروعات البنية التحتية حتى عام 2030م، أن الاحتياجات التمويلية لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية من عام 2007م إلى عام 2030م على مستوى العالم تقدر بحوالي 53 تريليون دولار أمريكي تقريباً أي ما يعادل 2.5% سنوياً من إجمالي الناتج المحلي العالمي حتى عام 2030م، والجدول رقم (2)، يبين الاحتياجات الاستثمارية لمشروعات البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي خلال الفترة من 2015م وحتى 2030م.

الجدول رقم (2)، يبين الاحتياجات الاستثمارية لمشروعات البنية التحتية لقطاع النقل الاستراتيجي على المستوى العالمي خلال الفترة من (2015م وحتى 2030م). (بليون دولار)

المعدل السنوي للاستثمار	المعدل الإجمالي للاستثمارات	البيان
الفترة من 2015م إلى 2030م	الفترة من 2015م إلى 2030م	مشروعات البنية التحتية
40	0.630	الإنفاق على الموانئ
120	1.800	الإنفاق على المطارات
270	4.060	إنشاء السكك الحديدية
155	1.800	نقل وتوزيع النفط والغاز
585	8.290	الإجمالي

المصدر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للعام 2007م عن مشروعات البنية التحتية حتى عام 2030م.

من خلال الجدول رقم (2) يبين المبلغ الإجمالي للاستثمارات في مشروعات البنية التحتية العالمية لقطاع النقل على المستوى العالمي خلال الفترة المذكورة من 2015م وحتى 2023م، يقدر بحوالي 8.290 بليون دولار أمريكي، وتحتل السكك الحديدية وصيانتها في المرتبة الأولى، وتقدر بحوالي 4.060 بليون دولار أمريكي، في حين يأتي في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، تقدر حصة كل منهما 1.800 بليون دولار أمريكي، ثم يأتي الإنفاق الرأسمالي على الموانئ في الأخيرة وتقدر حصته 0.630 بليون دولار أمريكي.

المبحث الثالث

مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية في ماليزيا، ومدى تطبيقها في ليبيا

شهدت الصكوك الإسلامية نمواً كبيراً في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية عام 2008م، ولعبت دوراً بارزاً في دعم الاقتصاد وتعبئة المدخرات. وتهيمن ماليزيا والسعودية على سوق الصكوك الإسلامية عالمياً منذ سنوات. مع نهاية عام 2020م، بلغت قيمة الصكوك التي لم يحين أجل استحقاقها بعد في ماليزيا أكثر من 281 مليار دولار أمريكي، وأكثر من 142 مليار دولار أمريكي بالسعودية، وهما تمثلان مجتمعين أكثر من 65% من حجم سوق الصكوك العالمية (تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM 2023).

وبالرغم من أن هناك تجارب مميزة لاستخدام الصكوك في تمويل مشروعات البنية التحتية في العديد من الدول كالإمارات وقطر وتركيا، إلا أننا سنتناول تجربة رائدة في أسواق الصكوك العالمية وهي ماليزيا. وتعكس قصة نجاح ماليزيا في تطوير سوق الصكوك التركيز الاستراتيجي والالتزام القوي للحكومة بتطوير نظام مالي إسلامي شامل يؤدي في النهاية إلى جعل ماليزيا مركزاً للتمويل الإسلامي على مستوى العالم.

المطلب الأول: تطور حجم الصكوك الإسلامية عالمياً خلال الفترة 2001-2023: (تقرير

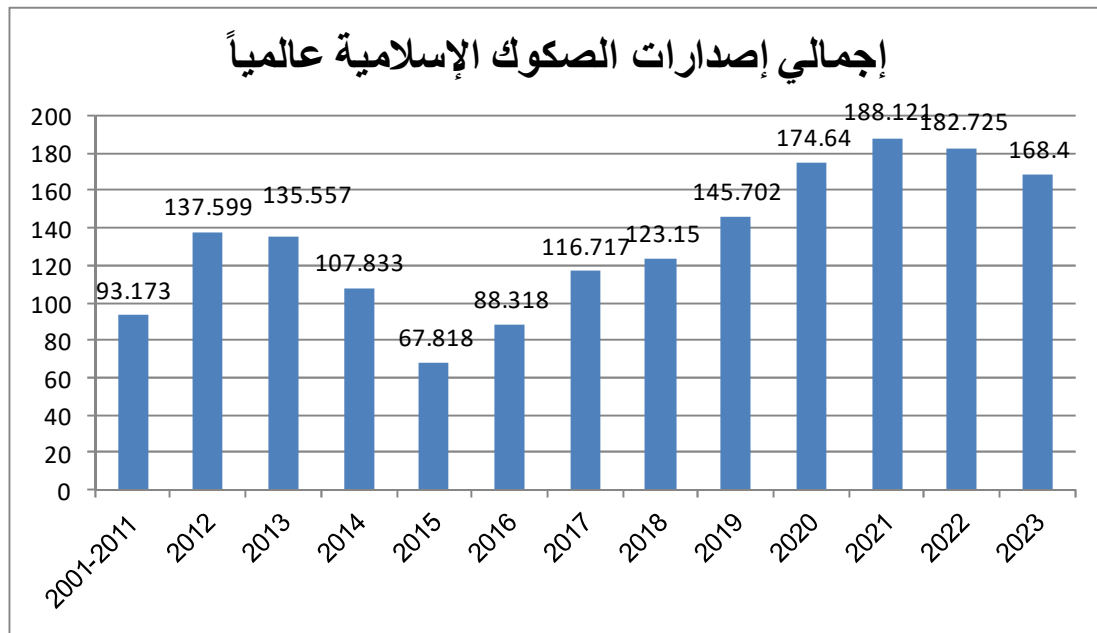
الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM 2023).

إن حصة الصكوك الإسلامية لعام 2019 تقدر بحوالي 19%، لا تزال محدودة من حيث حجم التمويل الإسلامي التي يقدر حوالي 69%، إلا أنها تنمو بشكل سريع وملحوظ، حيث شهد سوق الصكوك الإسلامية نمواً مضاعفاً لحجم الصكوك لعام 2022م، وتوسع إجمالي إصدارات الصكوك بأكثر من 25% في إطار شروط تمويل عالمية جذابة للمصدرين والمستثمرين في مختلف المناطق والمراكز المالية، حيث بلغ إجمالي إصدارات الصكوك العالمية 1.42 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2001-2020، منها 332.32 مليار دولار صكوك دولية، حيث أغلق إصدار الصكوك الدولية عند حوالي 42.408 مليون دولار من حجم إصدارات الصكوك الدولية مقارنة 38.476 مليون دولار للعام 2019م، أما إجمالي إصدار الصكوك المحلية فقد ارتفعت إلى 1090.59 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة مع عام 2019م التي سجلت 957.28 مليار دولار أمريكي، حيث أغلق إصدار الصكوك المحلية عند حوالي 132.233 مليون دولار أمريكي للعام 2020م، من حجم إصدارات

الصكوك المحلية مقارنة 107.226 مليون دولار أمريكي في عام 2019م، مما يعني وجود زيادة تقدر بحوالي 23% سنوياً.

والشكل رقم (3)، يوضح حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالمياً خلال الفترة 2001-2023م

2023م



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر في تقرير الصكوك للسوق المالية

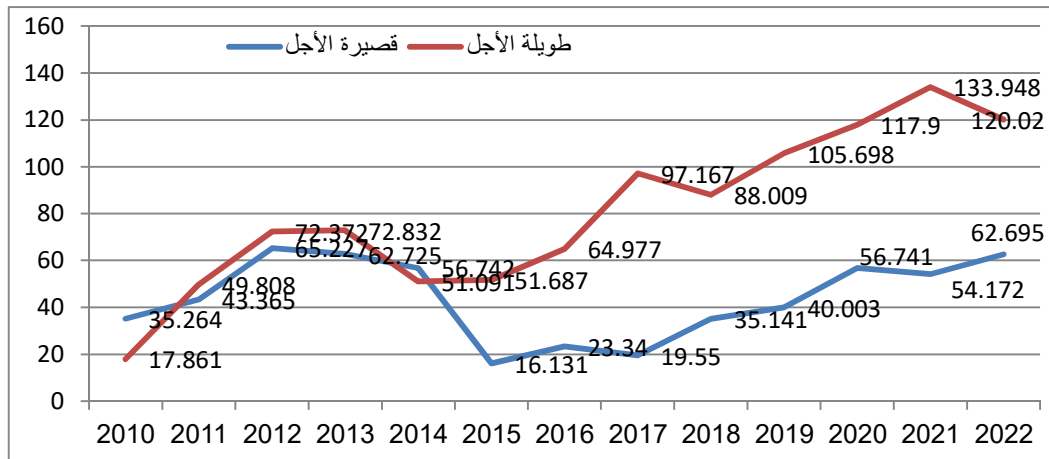
الإسلامية الدولية IIFM 2023.

من خلال الشكل رقم (3)، نلاحظ أن منذ بداية إصدار الصكوك شهدت سوق الصكوك الإسلامية نمواً متسارعاً خلال الفترة من 2001-2012م، حيث بلغ حجم الصكوك المصدر 137.599 مليون دولار، وبلغت إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية 168.400 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023م، وهي أقل من 182.715 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022م، وكانت أعلى قيمة لإصدار الصكوك منذ نشأتها خلال عام 2021م، بقيمة 188.121 مليار دولار أمريكي، وأن سوق الصكوك الإسلامية خلال الفترة من 2011-2013م حقق رواجاً كبيراً إذ بلغت قيمة الصكوك فيها أكثر من 135.55 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013م، بعدها شهدت الصكوك الإسلامية انخفاضاً معتبراً خلال الفترة 2014-2016م، لتستمر في الارتفاع بعد ذلك إلى غاية 2023م، وهو ما

يؤكد أن الصكوك الإسلامية أصبحت محركاً رئيسياً لأسواق رأس المال في العالم.

وحيث بلغ حجم إصدارات الصكوك قصيرة الأجل في عام 2022 بمبلغ 62.695 مليار دولار أمريكي مقارنة بإصدارات عام 2021 البالغة 54.172 مليار دولار أمريكي والتي تترجم إلى نسبة مئوية 15.73% سنوياً. كما تجدر الإشارة إلى أن الإصدارات طويلة الأجل سجلت تراجعاً في الإصدار بنسبة 11.60% سنوياً. ومن حيث الحجم، بلغت إصدارات عام 2022 ما قيمته 120.020 مليار دولار أمريكي مقابل إصدارات عام 2021 البالغة 133.948 مليار دولار أمريكي، كما موضح الشكل في الرسم البياني رقم (4)، (تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM 2023).

الشكل رقم (4)، يوضح إجمالي إصدارات الصكوك العالمية طويلة الأجل وقصيرة الأجل خلال الفترة من 2001 وحتى 2022. (المبالغ بالليار دولار أمريكي).



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر في تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM 2023.

المطلب الثاني

عرض تجربة ماليزيا في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية (2011-2023)

ازدهرت ماليزيا في صناعة الخدمات المالية الإسلامية وبشكل خاصة الصكوك الإسلامية. إذا استمرت ماليزيا في المحافظة على مكانتها كأكبر سوق للصكوك الإسلامية على مستوى العالم، على أساس تراكمي للفترة من 2001 إلى 2022م، واصلت ماليزيا الحفاظ على مركزها الأول في إصدارات الصكوك بإصدارات محلية ودولية مجتمعة تبلغ حوالي 877 مليار دولار أمريكي، ومن الممكن ملاحظة تطور الإصدار الماليزي والإصدار العالمي للصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها وذلك حسب الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)، يبين الإصدار الماليزي والإصدار العالمي للصكوك الإسلامية للفترة من 2011-2023، (مليار دولار).

السنة	الإصدار العالمي	الإصدار الماليزي	نسبة الإصدار
2011	93.173	66.711	72%
2012	137.599	101.823	74%
2013	135.557	93.534	69%
2014	107.833	77.90	72.2%
2015	67.818	28.687	42.3%
2016	88.318	36.828	41.7%
2017	116.717	52.872	45.3%
2018	123.150	62.190	50.5%
2019	145.702	69.791	47.9%
2020	174.614	78.750	45.1%
2021	188.121	32.800	17.43%
2022	182.715	38.800	21.24%
2023	168.400	26.200	16%

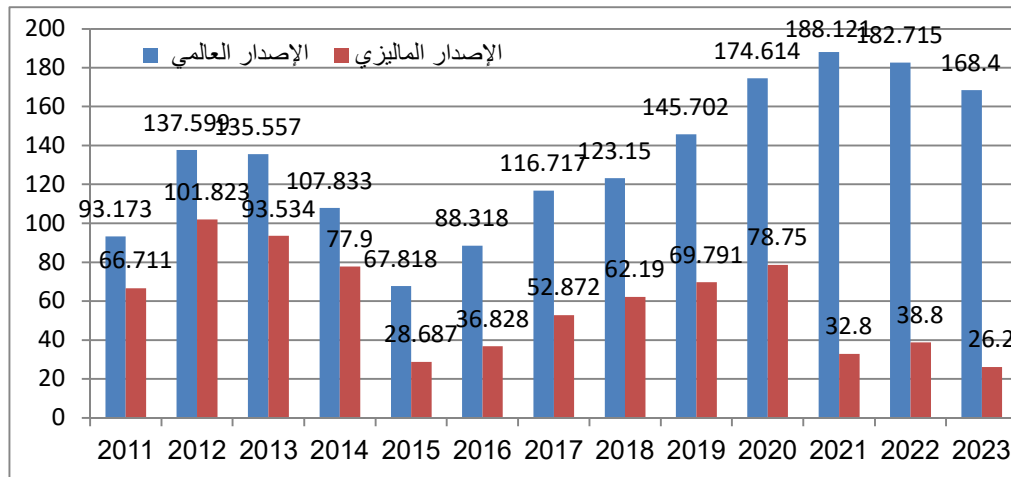
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر في تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM 2023.

يوضح الجدول رقم (3)، يبين تطور ونمو الإصدارات للصكوك الإسلامية الماليزية والعالمية، إذ بلغ إجمالي الإصدار العالمي للصكوك في عام 2023م (168.400) مليار دولار أمريكي في الوقت الذي

كان الإصدار الماليزي يبلغ (26.200) مليار دولار أمريكي أي ما نسبته (16%) من الإصدار العالمي، بعد إن كان الإصدار العالمي للصكوك في عام 2011 يبلغ (93.173) مليار دولار والإصدار الماليزي يبلغ (66.711) مليار دولار أي بنسبة 72% من الإصدار العالمي، واستمر الارتفاع في الإصدارات الماليزية للصكوك لغاية عام 2012م، وبعدها بدأت في عام 2013م بالتراجع والانخفاض، لتسجل أكبر انخفاض لها مقارنة بالسنوات السابقة في عام 2015م، بسبب قرار البنك المركزي الماليزي إيقاف إصدار الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل. كما في الشكل رقم (5) يوضح تطور الإصدار الماليزي والإصدار العالمي للصكوك الإسلامية للفترة من 2011-2023.

الشكل رقم (5) يوضح تطور الإصدار الماليزي والإصدار العالمي للصكوك الإسلامية للفترة من

2011-2023.

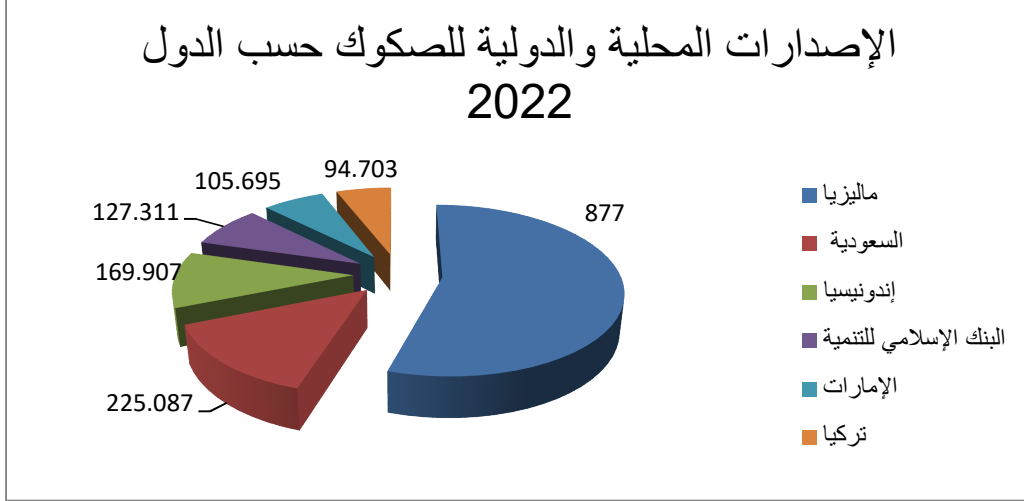


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

وعلى أساس تراكمي للفترة من 2001 إلى 2022، واصلت ماليزيا الحفاظ على مركزها الأول في إصدارات الصكوك بإصدارات محلية ودولية مجتمعة تبلغ حوالي 877 مليار دولار أمريكي، تليها المملكة العربية السعودية 225.087 مليار دولار أمريكي، وإندونيسيا تقدر 169.907 مليار دولار أمريكي، والبنك الإسلامي للتنمية 127.311 مليار دولار أمريكي، والإمارات العربية المتحدة 105.695 مليار دولار أمريكي، وتركيا 94.703 مليار دولار أمريكي. كما في الشكل رقم (6)، يوضح إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية المحلية والدولية مجتمعة حسب الدول للعام 2022م.

الشكل رقم (6)، يوضح إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية المحلية والدولية مجتمعة حسب

الدول للعام 2022م. (مليار دولار أمريكي)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر عن تقرير سوق المالي الإسلامي الماليزي

.ICM

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر عن تقرير سوق المالي الإسلامي الماليزي

.ICM

المطلب الثالث

هيكل إصدارات الصكوك الإسلامية حسب أهم الصيغ المستخدمة في ماليزيا:

تطورت هياكل إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا من الصكوك القائمة على الديون (المراجحة)، إلى القائمة على الإيجار (الإجارة)، والمشاركة المهنية (المشاركة)، كما ابتكرت مجموعة متنوعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات قاعدة أوسع من المستثمرين، كما واصلت ماليزيا تطوير هياكل الصكوك المبتكرة مثل صكوك الوكالة وغيرها، من أجل الاستفادة من سوق الصكوك في دعم برامج تطوير البنية التحتية الخاصة بها وتلبية احتياجات الإنفاق الاقتصادي والتجاري والبنية التحتية المختلفة. لا توفر هياكل الصكوك هذه المرونة لمصدري الصكوك من الحكومات والشركات في تلبية احتياجات زيادة رأس المال فحسب، بل إنها تجذب أيضا مجموعة واسعة من المستثمرين. وقد أدى ذلك إلى جذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم إلى ماليزيا كوجهة مفضلة لإصدار الصكوك والاستثمار. كما في الشكل رقم (7)، يوضح قيمة أنواع الصكوك الإسلامية الأكثر استخداماً في ماليزيا للفترة من 2012-2020 (مليار رينغيت ماليزي).

الشكل رقم (7)، يوضح قيمة أنواع الصكوك الإسلامية الأكثر استخداماً في ماليزيا للفترة من 2012-2020 (مليار رينغيت ماليزي).

أ في ماليزي من 2012-



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر في تقرير سوق المالي الإسلامي الماليزي ICM، خلال الفترة (2012-2020).

نلاحظ من خلال الشكل في رقم (7)، يوضح أن صكوك المراجحة احتلت المركز الأول من بين الصكوك الأخرى خلال الفترة 2012-2020، إذ بلغت قيم إصداراتها خلال الفترة 675.1 مليار

رينغيت ماليزي ، وتعتبر شبه مستقر قياساً بالصكوك الأخرى؛ ويرجع ذلك إلى إقبال المستثمرين عليها، ثم يليها صكوك الوكالة حيث بلغ إجمالي قيم إصداراتها 155 مليار رينغيت ماليزي، وتأتي في المرتبة الثالثة صكوك المشاركة بإجمالي بلغت 139.25 مليار رينغيت ماليزي، لتأتي في المرتبة الرابعة صكوك المضاربة بقيمة إصدارات بلغت 94.1 مليار رينغيت ماليزي، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة صكوك الإجارة حيث بلغت قيمتها الإجمالية 26.218 مليار رينغيت ماليزي.

المطلب الرابع: مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية في ليبيا:

بناءً على ما تقدم، وفي ضوء التجربة الماليزية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى النمو الكبير الحاصل في إصدارات الصكوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، نجد أن العديد من الدول تتجه مسرعة نحو الاستفادة من هذه الأداة التي تعد إحدى أهم وأبرز أدوات التمويل الإسلامي.

وأخيراً ما مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية في ليبيا وسبل نجاحها.

أولاً: الآثار الإيجابية التي تحققها الصكوك الإسلامية عند تطبيقها في ليبيا:

تنوع مصادر التمويل، بدلاً من الاعتماد على النفط، وهذا لا يكفي للنهوض بالاقتصاد ومواصلة مشاريع التنمية.

جذب رؤوس الأموال طويلة الأجل بهدف تمويل مشروعات البنية التحتية والمشاريع التنموية. توفير الاستثمار الإسلامي، الأمر الذي يخفض وبشكل كبير من حجم الأموال الراكدة غير المخصصة للاستثمار أي خارج الدائرة الاقتصادية.

ثانياً: مزايا صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الليبي:

يمكن لليبيا من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا المتعددة التي توفرها لها هذه الأداة من أجل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:

إدارة السيولة: تعد الصكوك الإسلامية إحدى الأدوات الإسلامية التي تساعد على خفض معدلات التضخم، والاستخدام الأمثل للموارد، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي).

تعبئة الموارد: قدرة الصكوك الإسلامية على حشد الموارد اللازمة لسد احتياجات الدولة التمويلية، بدلاً من الاعتماد على عائدات النفط.

تمويل مشروعات البنية التحتية: تساهم الصكوك الإسلامية في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية؛ وذلك عن طريق توفير موارد تمويلية حقيقية لمختلف المشاريع التنموية (المشاريع الإنتاجية، مشروعات البنية التحتية، المشروعات الخدمية... الخ).

تحقيق التنمية الاجتماعية: وذلك من خلال تقديم الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل المدارس والمستشفيات وغيرها، وهذا كله يؤدي إلى خلق فرص عمل ويساهم في الحد من البطالة.

ثالثاً: عوامل نجاح صناعة الصكوك الإسلامية في ليبيا:

نظراً لأن أفراد المجتمع الليبي توجهاتهم إسلامية، وعدم التعامل بالفائدة المحرمة يجعل من ليبيا أرض خصبة قابلة لتطبيق إصدار الصكوك الإسلامية والترحيب بها.

عند تحليل المعروض النقدي وحجم الودائع المصرفية وحجم العملة خارج المصارف يتبين أن هناك ثروة كبيرة معطلة يستحوذ عليها الأفراد خارج الجهاز المصرفي والجدول رقم (4)، (المبالغ بالمليون دينار ليبي)، يبين ذلك:

السنة	عرض النقد	الودائع المصرفية	عملة خارج المصارف	نسبة العملة خارج المصارف من عرض النقد
2011	53.437	38.597	14.840	28%
2012	59.213	45.822	13.391	23%
2013	64.298	50.879	13.419	21%
2014	66.731	49.557	17.174	26%
2015	76.782	53.775	23.007	30%
2016	94.608	67.505	27.103	29%
2017	109.088	78.223	30.865	28.3%
2018	108.911	74.179	34.732	32%
2019	105.567	68.876	36.691	35%
2020	122.950	83.218	39.732	32.3%
2021	97.334	65.535	31.799	33%
2022	107.238	75.885	31.353	29.2%
2023	141.400	98.187	43.213	31%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادر في التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2011 وحتى 2023.

نلاحظ أن الجدول رقم (4)، يبين أن نسبة العملة خارج المصارف بلغت (21%)، وهي أدنى نسبة لها، بينما كانت أعلى نسبة لها في عام 2019م إذ بلغت نسبتها (35%)، ويعود ذلك إلى عزوف الأفراد عن الودائع بمختلف أنواعها نتيجة عدم الثقة بالجهاز المصرفي الليبي، وكذلك عدم تعاملهم

بالفوائد المحرمة شرعاً مما يجعل من هذه الموارد المعطلة فرصة وحافز لاستثمارها في الصكوك الإسلامية وتنشيط العديد من المشاريع التي تحتاج إلى سيولة من أجل تحريك عجلة النمو الاقتصادي في ليبيا.

القوانين واللوائح الصادرة الداعمة للصكوك الإسلامية في ليبيا:

أصدر المصرف المركزي الليبي المنشور رقم (9) لسنة 2009م، بمنح الإذن للمصارف التجارية للبدء في تطوير وتقديم منتجات مصرفية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ أو فروع مصرفية يتم تخصيصها لهذا الغرض. وتتمثل بداية التجربة الليبية بالعمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك الجمهورية، الذي باشر العمل بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية منذ بداية 2009م.

كما أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليماته إلى المصارف التجارية بالاستناد إلى ما يصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، عبر المنشور رقم (9) لسنة 2010م، بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية. كما أصدر المصرف المركزي الليبي مجموعة من المعايير المنظمة لمنتجات الصيرفة الإسلامية مثل المراجعة والمشاركة والإجارة والاستصناع والوكالة بالاستثمار وغيرها. وتوفر المعايير المذكورة إطاراً شرعياً ومحاسبياً ملائماً في المحاسبة عن أدوات المالية الإسلامية وفي مقدمتها الصكوك مع مراعاة الخصوصيات المحلية إن وجدت.

صدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (46) لسنة 2012م، والذي يمثل إستراتيجية شاملة للصيرفة الإسلامية، حيث عرف المصرف الإسلامي بأنه: "المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه، ونظامه الأساسي، التزاماً بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية وفق ما تقره هيئة الرقابة الشرعية المركزية.

صدر المؤتمر الوطني العام الليبي القانون رقم (1) لسنة 2013م، بشأن منع المعاملات الربوية، أي منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجري بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.

كما صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2013، بشأن إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، والقرار رقم (26) لسنة 2013م والقرار رقم (217) لسنة 2014م بشأن تكوين الهيئة المركزية للرقابة الشرعية وتسمية أعضائها، كما صدر قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (53) لسنة 2017، بشأن شروط القيد في سجل المراقبين، بهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية، الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي.

كما صدر المؤتمر الوطني العام الليبي القانون رقم (4) لسنة 2016م، بشأن الصكوك الإسلامية، والذي يعتبر أول نواة لتنظيم الصكوك الإسلامية في ليبيا، حيث فصلت في جهات إصدار الصكوك وطبيعتها وأنواعها وشروطها والمستثمرين فيها والاكتتاب فيها ومجالاتها وتداولها واستردادها وإدارة موجوداتها وكذلك نصت مواد في القانون في المراجعة الخارجية وهيئة الرقابة الشرعية.

وأصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في منتصف عام 2017م، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2016م، بالقرار رقم (570) لسنة 2017م، بشأن الصكوك الإسلامية، حيث نصت المادتين رقم (2)، والمادة رقم (3)، واللذان نظمنا المصدر، الذي حصر الجهات التي يحق لها الحصول على التمويل عن طريق إصدار الصكوك في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الحكم المحلي والشركات المملوكة للدولة الشركات المساهمة الليبية، وجهة الإصدار، والتي حصرت في الشركة ذات الغرض الخاص ونقل ملكية موجودات الصكوك إليها للتصكيك.

وبالرغم من صدور هذه المنشورات والقوانين إلا أنه لم تصدر أي صكوك إسلامية في ليبيا حتى عام 2024، كما أشار إلى ذلك تقرير خبراء البنك الدولي الصادر عام 2020م، حيث كانت هناك عدة محاولات قيد البحث والدراسة والنظر من بينها تمويل خاص لمركزين للتسويق ومستشفى، وكذلك تمويل عام لمحطة كهرباء ومقترح لتمويل مناطق صناعية في مناطق مختلفة (المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية)، إلا أنه لم يصدر فعلياً حتى الآن عام 2024.

رابعاً: التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تطبيق الصكوك الإسلامية في ليبيا:

تحتاج الصكوك الإسلامية إلى بيئة تشريعية وتنظيمية ومؤسسية ملائمة تنمو وتتطور داخلها، شأنها شأن أي منتج مالي إسلامي، كما تعترض الصكوك الإسلامية بعض المعوقات العملية التي تحد من فاعليتها ونجاح استخدامها فيما أصدرت من أجله، الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجتها. ومن هذه العوائق التي تحد من استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية وتعطيل استثمار الأموال وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية ما يلي:

عدم استقرار الدولة (الانقسام السياسي): تمر دولة ليبيا بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي نتيجة الظروف العامة للبلاد وانقسام بعض مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات المالية والاقتصادية كل ذلك له تأثير كبير على مناخ التمويل والاستثمار والاقتصاد بشكل عام، وتعرقل أية مبادرة للتطوير والتنمية الاقتصادية في الدولة. كما توقف العمل بسوق الأوراق المالية الليبي منذ عام

2014م. وهذا الأمر يحتاج إلى خطوات فاعلة باتجاه توحيد المؤسسات المالية والاقتصادية وتفعيل سوق المال الليبي وتنشيطه وإعادة تهيئته ليستوعب إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

على المستوى القانوني:

القانون الصادر عن مجلس النواب رقم (1) لسنة 2020م: حيث نصت المادة الأولى منه على أنه تعتبر ملغاة كافة القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني العام بعد انتهاء ولايته بتاريخ 2014/8/3م، بالرغم من صدور القانون ولائحته التنفيذية إلا أنه تواجهه بعض المشاكل القانونية التي يتوجب معالجتها حيث أنه صدر عن المؤتمر الوطني العام (بعد انتهاء ولايته)، وهو مشمول بالقوانين الملغاة.

بالإضافة إلى الإشكال القانوني بخصوص إسناد صلاحية منح الإذن بمزاولة نشاط التأجير التمويلي وصناديق الاستثمار ومنح تراخيصها والأشرف والرقابة عليهما إلى المصرف المركزي وهيئة سوق المال الليبي. مما يعني وجود ازدواج وتنازع في سلطة اختصاص منح أذونات التأسيس والرقابة على صناديق الاستثمار وأنشطة التأجير التمويلي وما يسببه ذلك من آثار ومخاطر.

القانون رقم (23) لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري: بهذا القانون يوجد في المادة رقم (115) كيفية إصدار الأسهم العادية وشروطها، والمادة رقم (119) شروط إصدار أسهم التمتع، والمادة رقم (126) شروط إصدار الأسهم الممتازة، وكذلك المادة رقم (212) شروط إصدار السندات وكيفية تداول هذه الأوراق المالية، والتي تعتبر لذا أغلب الفقهاء المعاصرين بالحرمة إلا الأسهم العادية وتكون بضوابط شرعية، أما عن كيفية وشروط إصدار الصكوك الإسلامية فلا توجد بالقانون التجاري الليبي ولم يتناولها وهذا يعتبر تهديداً وتحدياً تواجه إصدار الصكوك الإسلامية في ليبيا.

القوانين الضريبية: قد يؤدي إصدار بعض الصكوك الإسلامية التي قائمة على عقود البيع (السلم والاستصناع)، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تصنفها بأنها صيغ ناقلة للملكية الأعيان إلى معاملة ضريبية غير عادلة ضد هذه الأدوات إذا قورنت بالنظام التقليدي، لذا قد يشكل القانون الضريبي الليبي عقبة رئيسية في تداول هذه العقود.

على المستوى التنظيمي والمؤسسي:

بالرغم من حجم السوق العالمي للصكوك الإسلامية، فإن الملاحظ في ليبيا هو التخلف عن

استخدام الصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها حتى تاريخه رغم أهميتها ودورها سواء حكومية أو غير حكومية، قصيرة أو طويلة الأجل. ويعزى الأمر إلى انخفاض الوعي العام بالصكوك الإسلامية ونقص الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة وذات الخبرة في مجال التمويل الإسلامي بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص، الأمر الذي يولد تهديداً من حيث المخاطر التشغيلية والتنظيمية. وعدم استحداث مؤسسات متخصصة داعمة لإصدار الصكوك الإسلامية، مثل الشركة ذات الغرض الخاص، وأيضاً عدم وجود سوق ثانوي مالي إسلامي لتداول الصكوك الإسلامية من ضمن التحديات المؤسسية التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية في ليبيا.

وقد أجريت دراسة للبنك الدولي عام (2020)، في ليبيا حول "إستراتيجية الصيرفة الإسلامية وخطة العمل"، إلى مواضيع عدة من بينها برامج التدريب ورفع الكفاءات والمهارات. كما أشارت الدراسة إلى أنه بسبب حداثة الصيرفة الإسلامية في ليبيا، فإن المهنيين في قطاع المالية وعلماء الشريعة يحتاجون إلى أن يصبحوا أكثر قدرة في تصميم واستخدام الأدوات المالية الإسلامية. وقد يكون هذا النقص في كوادر ومهارات الصيرفة الإسلامية التحدي الرئيسي أمام تطوير القطاع، لذا سيكون تطوير الكفاءات والمهارات المهنية من حيث العدد والجودة على قمة أولويات هذه الإستراتيجية. (إستراتيجية البنك الدولي، 2020).

على المستوى التكنولوجي:

عدم إنشاء منصة من قبل السوق المالي الليبي للتداول فيها الأوراق المالية عامة ومنها الصكوك الإسلامية الكترونياً تساعد في تفعيل عمل الصكوك الإسلامية، من خلال زيادة المستثمرين، مما يساهم في زيادة معدلات سيولتها وحجمها.

عدم الاستفادة من التكنولوجيا المالية من خلال تطوير بيئة تنظيمية داعمة للابتكار والرقمنة، بما يتماشى مع خطط وتطلعات الدولة المتعلقة بالتحول الرقمي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: يمكن عرض أهم النتائج كما يأتي:

يمثل الوضع الأمني وعدم الاستقرار وانقسام المؤسسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية التحدي الرئيسي للقيام بتحريك عجلة الاقتصاد الليبي بجميع قطاعاته المختلفة.

هناك بعض التحديات القانونية تعترض استخدام الصكوك الإسلامية في ليبيا منها تعارض القانون الصادر من المؤتمر الوطني العام رقم (4) لسنة 2016م، ولائحته التنفيذية مع القانون الصادر من مجلس النواب الليبي رقم (1) لسنة 2020م، بشأن إلغاء كافة القوانين الصادرة عن المؤتمر الوطني بعد انتهاء ولايته.

التجربة التي خاضتها الدولة الماليزية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية أثبتت أنها وسيلة فعالة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية، وهي تعد أحد البدائل التي يمكن استخدامها، ولا تمثل عبئاً على الميزانية التنموية للحكومة الليبية.

تمثل مشروعات البنية التحتية الدور الأساسي والفعال في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي ضرورة تدليل الصعوبات المختلفة التي تواجهها لكي تقوم بدورها التنموي.

عدم توفر البيئة الشرعية والقانونية التي تناسب عملية إصدار الصكوك الإسلامية، وأيضاً عدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع الصناعة المصرفية الإسلامية.

عدم وجود سوق ثانوية لتداول الصكوك الإسلامية.

ثانياً: التوصيات: بناءً عن النتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

بعد الاطلاع على حجم المعوقات والصعوبات التي تواجهها إصدار الصكوك الإسلامية في ليبيا، نوصي بضرورة تدليل الصعوبات وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات التشريعية والقانونية والتنفيذية لإصدار الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل، وخاصة بعد صدور القانون رقم (4) لسنة 2016م الذي ينظم آلية عمل وتطبيق الصكوك الإسلامية في ليبيا.

العمل على توحيد مؤسسات الدولة وتطوير منظومتها. مع تفعيل وتطوير منظومة السوق المال الليبي وتأهيل كوادره وجعله جاهزاً للانطلاق كسوق مالي إسلامي لإصدار وتداول فيه الصكوك الإسلامية.

الاستفادة من التجربة الماليزية في آلية إصدار الصكوك الإسلامية، وذلك من أجل معرفة السياسات، والمراحل المتبعة، والبرامج الموضوعية، التي واجهت عملية إصدار الصكوك الإسلامية ومعرفة المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق حالياً، وسبل التغلب عليها، وطرق معالجتها.

العمل على إدراج مقررات تدريسية خاصة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي وما يتعلق بها من منتجات ومعايير ومؤشرات وأسواق وغيرها في المعاهد والجامعات الليبية.

ضرورة العمل على إنشاء شركة متعددة الأغراض تساعد في تطوير الصكوك الإسلامية.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والبحوث:

1. أمبية، عبد الحكيم مُجَد، التونسي، عبد اللطيف البشير، (2017م)، بعنوان "مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا"، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد1، ص: 31.
2. بريكة، السعيد، مرابطي، سناء (2017م)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية" -تجربة السودان أنموذجاً".
3. بن حدو، فؤاد، (2019)، بعنوان "دور الصكوك الاستثمارية والأدوات المالية غير التقليدية البديلة لتمويل عجز الخزينة العمومية في الجزائر"، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 4، العدد 2، ص: 06.
4. بن عمارة، نوال (2011م)، بعنوان "الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية" -تجربة السوق المالية الإسلامية-البحرين. مقالة علمية منشورة في مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 09،
5. بوبريمة، إحسان، (2018)، بعنوان "تطور إصدار الصكوك وأهميتها في تدعيم سيولة واستقرار السوق المالية العربية" دراسة مقارنة بين السندات، الأسهم والصكوك". المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الرابع (العدد الأول)، ص: 90.
6. حفيقي، صليحة، (2019)، بعنوان "التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الأسواق الجديدة- الصكوك الإسلامية نموذجاً". المؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 237.
7. حمو، سعدية، العرابي، مصطفى، (2017)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في الاقتصاد" -ماليزيا أنموذجاً-مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.
8. دوابه، أشرف مُجَد، (2009)، بعنوان "الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، مصر.
9. زين، عثمان عمر أحمد، (2016)، بعنوان "الصكوك ودورها في تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان خلال الفترة من 2003م - 2014م"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016م. ص: 45.
10. عيد، عادل، (2012م)، بعنوان "الصكوك الإسلامية، وثيقة رقم 2012/8608. جمعية النهوض بالأزهر وتطويره". ص: 13.
11. قنذوز، عبد الكريم مُجَد، (2022)، بعنوان "استخدام الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية بالدول العربية"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات: العدد 27، ص: 1.
12. الجازوي، صالح أبوبكر، وآخرون (2021م)، بعنوان "معوقات استخدام الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية في ليبيا".
13. الجورية، أسامة عبد الحليم، (2009)، بعنوان "صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد"، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، ص: 36-37.
14. السائح، علي السائح حسين، (2019م)، بعنوان "الأسواق المالية..بين الواقع والواجب". المؤتمر الدولي الثاني

- للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)، تركيا، ص: 319.
15. العيفة، عبد الحق، بني عامر، زاهرة (2014م)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية" - دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف.
16. النجار، راضي عبد المقصود (2021م)، بعنوان "دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية (تجارب دولية)".
17. مُجَد، إبراهيم مُجَد عبد السميع، (2017)، بعنوان "الصكوك الإسلامية كمنتج شرعي بديل عن الأدوات الربوية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسبوط، العدد 35، الجزء الأول، ص: 988.
18. مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا، (2009)، متطلبات كفاية رأس مال الصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية، ص: 3.
19. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، (1988م)، تأليف منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الرابعة. القرار الخامس (المجلد الثالث)، جدة. ص: 2159.
20. مهداوي، هند، (2001)، بعنوان "واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، ص: 554.
21. نصر الله، عبد الفتاح أحمد، أبو زيادة، زكي عبد المعطي (2018)، بعنوان "دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين، غزة، فلسطين، ص: 7-8.
22. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، (2011)، المعيار الشرعي رقم (17)، المنامة، مملكة البحرين، ص: 288.
23. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، (2017)، المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم 17: صكوك الاستثمار، دار الميمان، الرياض، ص: 467.
- 24.- (Christophe J. Godlewski, Rima Turk-Ariss, Laurent Weill, 2013) : Sukuk vs. conventional bonds: A stock market perspective Journal of Comparative Economics (2013).
25. - (Mohammad Akram Laldin, 2008) "Islamic financial system: the Malaysian experience and the way forward".

ثانياً: التقارير على الموقع الإلكتروني:

- ✓ التقرير السنوي للبنك الدولي، (2010)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص: 47.
- ✓ تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، (2007م)، الاحتياجات التمويلية لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية خلال الفترة من 2007م إلى 2030م.
- ✓ ديوان المحاسبة الليبي، (2022)، التقرير العام السنوي، فيما يخص الجانب التنموي في ليبيا.
- ✓ مصرف ليبيا المركزي، (2023)، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 63، الربع الثالث.
- ✓ موقع مصرف ليبيا المركزي، (2024/7) مؤشرات أداء المصارف الليبية. www.cbl.gov.ly

- ✓ موقع هيئة سوق المال الليبي، (2024/7) www.lcma.gov.ly
- ✓ موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، (2024/7). www.iifm.net
- ✓ موقع البنك الدولي، (2020)، مراجعة القطاع المالي الليبي. على الرابط التالي: <http://cut.us/mqBVq>.

ثالثاً: المنشورات والقوانين:

1. منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2009/09)، بشأن السماح بفتح نوافذ أو فروع إسلامية تقدم منتجات بديلة (إسلامية)، في المصارف التجارية في ليبيا.
2. منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2010/9)، الصادر في 2010/6/16م، بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا.
3. القانون الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي رقم (46) لسنة 2012م بشأن إستراتيجية شاملة للصيرفة الإسلامية.
4. المؤتمر الوطني العام الليبي – دولة ليبيا، القانون رقم (1) لسنة 2013م، بشأن منه المعاملات الربوية، الجريدة الرسمية، العدد 5، 2013م.
5. القرار الصادر عن محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2013م، بشأن إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية. والقرار رقم (26) لسنة 2013م، والقرار رقم (217) لسنة 2014م، بشأن تكوين الهيئة المركزية للرقابة الشرعية وتسمية أعضائها.
6. القانون رقم (7) لسنة 2015م، الصادر عن مجلس النواب الليبي، بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2013م.
7. القانون رقم (4) لسنة 2016م، الصادر عن المؤتمر الوطني العام الليبي، بشأن الصكوك الإسلامية.
8. اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2016، الصادر من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، بشأن الصكوك الإسلامية في ليبيا.



عبدالله ارحيمة عبدالله ارحيمة مواليد 1964م مدينة مصراتة ليبيا (a0913710735@gmail.com)
 بكالوريوس محاسبة، المعهد العالي للإدارة 2004م. مصراتة. ليبيا.
 ماجستير محاسبة من أكاديمية الدراسات العليا عام 2013م. طرابلس. ليبيا.
 ماجستير التمويل والمصارف الإسلامية- الأكاديمية الليبية مصراتة عام 2016م
 دكتوراه في فقه الاقتصاد والتمويل الإسلامي 2023م جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم.
 خبير بوزارتي الاقتصاد والصناعة. مصراتة. ليبيا. 1984-1999م.
 متعاون بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الدعوة الإسلامية باسطنبول بتركيا عام 2020-2022م..
 حاليا محاضر بالمعهد العالي للمهن الهندسية (للكل علوم الإدارية والمالية). ومتعاون بقسم الاقتصاد والصيرفة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة مصراتة.



عبد الرحمن عبدالله ارحيمة مواليد 1999م مدينة مصراتة. ليبيا
 (abdulrahmanerhema@gmail.com)
 بكالوريوس في الاقتصاد والتمويل المالي. 2021م. كلية الدعوة الإسلامية. اسطنبول. تركيا.
 ماجستير في فقه الاقتصاد الإسلامي بجامعة اسطنبول صباح الدين زعيم بتركيا.
 شارك في العديد من الورش العلمية والمؤتمرات في الداخل والخارج.
 حاليا عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد والصيرفة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة مصراتة.